

قطاع الكهرباء، استنزاف الموازنة والمواطن اتفاق النفط مع العراق، إستعادة فرصة ضائعة

قطاع الكهرباء مدمك اساس لاقتصاد مزدهر ونام في شكل مستدام. اما في لبنان فكان مدمكا لدمار الاقتصاد على مدى عقود. لا يزال بادارة السلطة عصيا على الاصلاح، مستنزفا الموازنة بمبلغ 45 مليار دولار، ومشكلا 42 في المئة من الدين العام، فيما المواطن يدفع فاتورة ثانية باهظة للحصول على التغذية بالتيار

ووصل تمويل استيراد النفط الى طريق مسدود بسبب عجز الدولة عن تأمينه، وتوقف العمل بالاتفاق مع الجزائر. وسط هذا التخبط، تحرك

ايجاد المخرج لتأمين حاجات مؤسسة الكهرباء من النفط، منقذا لبنان من عتمة كان مهددا بها. للتوسع في تفاصيل هذا الاتفاق بين لبنان والعراق وآليته، حاورت "الامن العام" وزير الطاقة والمياه ريمون غجر الذي اشار الى ان الاتفاق لم يوقع بعد، ورئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف الذي ثمن خطوة التعاون مع العراق.

غجر: الاتفاق مع العراق ليس حلا مؤقتا

ما هي ابرز الخطوط الاساسية للاتفاق اللبناني العراقي لتزويد لبنان مادة الفيول؟ ما هو مداه الزمني وهل هو قابل للتجديد؟
يشمل الاتفاق مع دولة العراق الشقيق تزويد لبنان 500 الف طن من مادة الفيول الثقيل لمدة سنة، علما بأن حاجتنا السنوية من الفيول الثقيل هي 2 مليون طن. من الممكن ان يعدل هذا الاتفاق مستقبلا، سواء لناحية الكميات او حتى التجديد. مواصفات هذا الفيول الثقيل ليست مشابهة لذلك المستعمل في معاملنا الكهربائية، وهو يحتاج الى تكرير او استبدال لكي يصبح مطابقا للمواصفات المستعملة. وهذا التكرير سيحصل في العراق او في بلد آخر. لكن سيصلنا الفيول الذي يناسب معاملنا وفي الوقت الذي نريده، ووفق الكمية التي ستزودنا بها دولة العراق.



وزير الطاقة والمياه ريمون غجر.

هل سيتقاضى العراق ثمن النفط نقدا بالعملة الاجنبية ام بالمقايضة على منتجات زراعية وصناعية وخدمية؟ في حال كان الثمن نقدا من اين ستؤمن الدولة السيولة، وفي حال كانت عملية مقايضة بمنتجات، هل استشرت القطاعات المعنية وبأي عملة ستقاضي هذه القطاعات ثمها؟

توجد فترة سماح لتسديد المبالغ المستحقة من تاريخ تسلم الشحنات. وزارة المال العراقية حرة بالتصرف بهذا المبلغ لشراء خدمات واستشارات ومواد زراعية وطبية وصناعية من لبنان تصدر الى العراق.

أين حقوق المودعين في إعادة الهيكلة؟

فجأة، بين غمضة عين وانتباهتها، انزل القطاع المصرفي في لبنان من درجة انه لكل الناس الى منزلة سارق اموال الناس. هبوط المصارف الى تلك الدرجة جاء نتيجة تراكمات طبيعية صنعتها العمليات المصرفية والهندسات المالية والدين السيادي الذي استثمرت فيه المصارف ما يقارب 70% من موجوداتها. سريعا، ولاسباب باتت معلومة، تحولت نظرة الدولة الى القطاع المصرفي الذي اصبح عبئا بعدما كان المنجم الذي يؤمن لها الدعم، وتصبح مسألة اعادة هيكلة مسألة وقت، خصوصا وان الرئيس حسان دياب لم يخف هذا التوجه حين سأل في وقت ما عن جدوى وجود قطاع مصرفي يبلغ حجمه اربعة اضعاف الاقتصاد المحلي. واعلن عن حاجة البلاد الى اعادة هيكلة القطاع باسره.

يؤكد خبراء في الشأنين المالي والمصرفي، في اكثر من مناسبة وتصريح، ان اعادة الهيكلة لن تكون خيارا بالنسبة الى المصارف او الى الدولة. "مشكلة السيولة التي يعاني منها القطاع اليوم ترتبط بشكل وثيق بواقع توظيفاتها في الدين العام مختلف اشكاله. لذا، من المتوقع ان يؤدي التطور الاخير المتمثل بتعثر الدولة عن تسديد ديونها، الى مفاقمة هذه المشكلة باشكال عدة. عمليا، كل ما كان يتم الافتخار به في السنوات الماضية من تنام للودائع والموجودات المصرفية، لم يكن سوى تنام لعبء القطاع المصرفي على الاقتصاد عبر اعتماد نموه على نمو الدين العام. لم يكن ذلك سوى تضخيم للقنبلة الموقوتة التي انفجرت خلال سنة 2019، سواء على شكل مشاكل سيولة القطاع او مشكلة تعثر الدولة في سداد التزاماتها".

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور جو سروع ان اي اعادة هيكلة للمصارف معقولة وذات معنى، تتعدى تأمين زيادة رأس مال المصارف العشرين في المئة المطلوبة من المصرف المركزي، والثلاثة في المئة لاعادة تكوين ارصدة حسابات المصارف لدى البنوك المراسلة، وكذلك تتجاوز تقليص حجم المصارف ماديا وماليا والهيكلية التنظيمية الى ما هو اهم: السيولة التشغيلية، مصير الودائع، متى سيتسنى للمودعين الوصول الى ودائعهم وكيف؟ ما هو دور المصارف الذي ستتمكن من الاضطلاع به في الاقتصاد الوطني؟

السيناريوهات عدة لاعادة الهيكلة. كلها تجمع على وجود خسائر، لكنها تختلف على هوية الذين سيدفعون الثمن وفق كل سيناريو. فاذا كان خيار اعادة الهيكلة يعني انقاذ المصارف من مشاكلها، من ضمن استعادة الثقة بهذا القطاع التي لم يفقدتها ايام الحرب اللبنانية؟ من ضمن ان المصارف لن تجد نفسها مستقبلا في وضع مماثل مرة اخرى؟ تاليا، من يضمن ان يستعيد المودع امواله وتحديدا بالعملة الصعبة، خصوصا وان ديون القطاع العام المتعثر ستبقى العائق الاكبر في استعادة الناس لودائعهم، ومصدرا اساسيا لمشاكل السيولة في المصارف؟

عمليا، اي اعادة لهيكلية القطاع المصرفي والدين العام لن تشكل حلا ما لم يتم التعاطي بشكل حاسم مع حقوق المودعين.

الا تعتقد ان الاستيراد من العراق وبهذه الكمية حل مؤقت ويبقى باهظ الثمن، خصوصا وان النفط المستورد غير مكرر ومعالج ولا يناسب معامل لبنان؟

غير صحيح. هذا الحل ليس مؤقتا لأن الاتفاق يمتد الى سنة ويؤمن بعض الكميات التي نحتاج اليها. نحن اليوم نؤمن الفيول عبر تقنية ال Spot Cargo (الشحنات الفورية) وهي شهرية. اما في موضوع المعالجة، فنحن نحتاج الى مواصفات معينة للمعامل التي تملك مواصفات مختلفة. كما ان النفط الذي نشتره يكون اصلا معالجا ووفق مواصفات نطلبها نحن، وهو ليس باهظ الثمن، اذ حتى لو كان وفق الاسعار العالمية يمكن ان يلحظ حسنا ما، او احيانا من الممكن ان يكون سعر Premium اقل من سعر النفط الذي نشتره.

من سيؤمن النفط الى لبنان من العراق وعبر اي طريق؟

سيصل النفط الى لبنان من العراق عبر البواخر انطلاقا من ميناء البصرة، وهي الطريقة الاجدى، علما اننا لا ن فكر بنقله عبر الناقلات بالبر او عبر الانابيب.

هل ستعتمد الطريق الثالثة اي مقايضة النفط العراقي مع شركات عالمية في مقابل فيول جاهز للاستخدام، وهل ستنتج من هذه العملية كلفة اضافية؟

من الممكن ان تحصل مقايضة بنوع اخر من الفيول اذا كان التكرير غالي الثمن، فتكون المقايضة ارحص واسهل بالنسبة الينا. هذا الامر طبيعي وليس غريبا، اذ ان الاستبدال هو تجارة قائمة في سوق النفط العالمية. كما ان لا كلفة اضافية ابداء، لأن المقايضة تكون على الكميات.

لبنان يحتاج الى نحو 21 مليون برميل سنويا لتشغيل معامل الكهرباء. كيف ستؤمن هذه الكمية واموالها؟

لبنان يحتاج الى 3 ملايين طن سنويا لتشغيل معامل الكهرباء، وستتوزد من العراق 500 الف طن، اي 6/1 (السدس) من الكميات التي نحتاج اليها. ان شاء الله نستطيع في المستقبل ان

اقتصاد

◀ تزود كميات اضافية وفق الطريقة عينها.

■ ثمة من اشار الى ان قيمة الكميات المستوردة من العراق ستوضع في حساب خاص في مصرف لبنان. اذا ما تم الاتفاق على المقايضة، هل ستسد قيمة المنتجات اللبنانية من هذا الحساب؟
□ كما قلت سابقا، سندفع قيمة المحروقات التي سنحصل عليها من العراق وسنضعها في حساب في مصرف لبنان لصالح وزارة المال العراقية، ويمكن ان تحصل المقايضة بنوع اخر، وستصلنا كميات من الفول بالمواصفات التي نريدها وبكلفة النفط العراقي نفسه. لن ندفع اي شيء الى الطرف الثالث، بل سنأخذ الكمية المقابلة او التي تمت مقايضتها. ما سندفعه هو ثمن النفط العراقي فقط، في الحساب الذي سيفتح في مصرف لبنان.

■ ما هو موعد الشحنة الاولى؟

صراف: قرار دعم العراق للبنان

■ ما هي النتائج المحتملة للاتفاق اللبناني - العراقي لتزويد لبنان النفط لصالح كهرباء لبنان؟
□ اهنت الدولة على التفكير في التعاون مع العراق عبر "النفط مقابل الدواء والغذاء"، وهو اتفاق تم مع الامم المتحدة عام 1996، واستفاد منه لبنان بعد الاردن، بزيادة صادراتنا. هذا الاتفاق مهما حمل من خلفيات، سيحصل لبنان على النفط لصالح مؤسسة الكهرباء. ولأن للنفط المستعمل في معامل الكهرباء مواصفات معينة، فسيتم التعامل مع هذا الموضوع عبر وسيط يستبدل النفط العراقي الثقيل بنفط يلائم حاجات لبنان. على الرغم من وجود بعض الامور غير الواضحة، فالمهم ان لبنان لن يسدد ثمن هذا النفط بالعملة الصعبة، وسيحصل تاليا على كميات مدعومة من العراق الذي يسد نقضا اضاعه لبنان. المهم في هذا الموضوع ان القرار ليس تجاريا، بل هو قرار دعم العراق للبنان. هذا الامر ليس جديدا، اذ ليس لدينا سوى العراق، وللبنان ميزة لديه منذ فترة طويلة.

النفط العراقي سيصل الى لبنان من ميناء البصرة عبر البواخر

□ لم يتم توقيع العقد بعد.
■ هل سيتم استبدال الفول الثقيل بالفول المعالج في ايران كما يقال؟
□ نحن لم نتكلم الا مع العراق واتفاقنا مع العراق دون سواه.
■ اذا لم يجدد الاتفاق ما هي الخطة البديلة؟
□ اضافة الى الاتفاق مع العراق، وكي لا نقع في

العتمة، تعمل وزارة الطاقة بالتوازي على مسارين، علما ان لبنان يملك مخزونا استراتيجيا للفول يكفي لمدة شهرين من التغذية، بحسب الجداول المعمول بها حاليا. بدأنا منذ اشهر عمليات شراء النفط مباشرة من السوق، عبر تقنية Spot Cargo، وقد تم توفير زهاء نصف مليون دولار في كل شحنة. بالتوازي، وضعت الوزارة مع ادارة المناقصات دفتر شروط مطابقا للمواصفات اللبنانية، يتم من خلاله توقيع عقود طويلة الاجل مع شركات نفطية، ونحن في انتظار استكمال الاجراءات لاطلاق المناقصة.

■ متى ستعود التغذية الى حالتها الطبيعية؟
□ تراجعت التغذية قليلا احترازيا في انتظار وصول شحنات ال Spot Cargo. لكن بمجرد وصولها تباعا وفق مناقصات ال Spot Cargo ستعود التغذية الى طبيعتها، ومن المرجح ان تكون قبل نهاية شباط.

■ هل هناك شروط للصناعيين للدخول في هذا الاتفاق؟
□ العراقي يحب لبنان وبتنا مقتنعين بذلك. الشرط الوحيد المطلوب هو ان يعمل اللبناني بشفاافية ويبتعد من المصالح الفردية الضيقة، وخصوصا السياسية.

■ هل يمكن ان تغطي المؤسسات ما هو مطلوب في العراق؟

□ على الرغم من صعوبات النقل، ومحاولة العراق حماية عملية مستورداته، فان السوق العراقية استهلاكية. المهم ان نقدم اليهم السلع التي يحتاجون اليها. وضع العراق روزنامة تصدير واستيراد مع الاردن يحتاج لبنان الى مثلها. هنا يأتي دور رئيس الحكومة الذي يعتزم زيارة العراق قريبا، ويفترض بوزير الاقتصاد الذي سيرافقه البحث في جدول يحدد السلع والخدمات المطلوبة.

■ من اين ستؤمن الدولة اموال هذا النفط، وهل سيوضع بروتوكول لدفع ثمن المنتجات المصدرة؟
□ لدى مصرف لبنان حساب مخصص لمشتريات النفط، وسيخصص المبلغ المطلوب لحساب مالية العراق. اما السلع المصدرة من لبنان فستدفعها وزارة المال اللبنانية، وعلى الصناعي القبول بذلك.

■ هل سيتم قبض ثمن المنتجات بالدولار ام بالليرة؟
□ لا اعرف. اذا كان سيتم دفع ثمن المنتجات بالدولار لن يستفيد مصرف لبنان، لذا اعتقد ان الليرة هي التي ستعتمد.

■ كيف ستتمكن صناعة الدواء الوطنية من تأمين حاجة العراق في ظل ازمة شح العملات الصعبة؟
□ نحن نستورد الدواء مدعوما من مصرف لبنان، وعندما يستورد لبنان النفط سيتم دفع ثمنه بالدولار. اليوم، وفق عملية تبادل النفط مقابل الدواء والغذاء مع العراق، سيستفيد منها لبنان بشكل كبير جدا. عندما تصدر سلعة معينة، فان ثمنها يشكل 40 من المئة بالعملة الاجنبية، واليد العاملة 60 في المئة هي قيمة مضافة. هنا يأتي دور المقاصة في مصرف لبنان والمراقبة من وزارة المال. لذا علينا كصناعيين ربط العلاقة مع العراق كمنافسين، وبدلا من اخراج العملة الاجنبية من لبنان علينا المحافظة عليها داخله.

■ ماذا عن خدمات الاستشفاء؟
□ تحولت اليوم الى الاردن ودبي. لكن مع الاتفاق الجديد، يمكن ارسال من يريد الاستشفاء بعد الاتفاق مسبقا على الكلفة، اي ان تدفع الحكومة اللبنانية كلفة العمل الاستشفائي وفق نظام صندوق الضمان الاجتماعي، ويعامل المواطن العراقي اسوة بالمواطن اللبناني. نحن في القطاع الخاص نملك كل التجارب، ومررنا بمختلف الصعوبات، لكن القطاع العام لا يملك الافكار السليمة التي تساعد على ايجاد الحلول لكل القضايا المطلوبة. نحن نملك الخبرة ولدينا المعرفة الكاملة من جراء عملنا باتفاق "النفط مقابل الدواء والغذاء" مع الامم المتحدة.

■ ما هي الادوية المطلوبة في السوق العراقية؟



رئيس اتحاد المستثمرين اللبنانيين جاك صراف.

مع ميزة وجود حدود مشتركة بينهما، الامر الذي يفتقده لبنان كونه يحتاج الى عبور سوريا. ونظرا الى ما تعيشه سوريا اليوم من صعوبات، لا يمكننا التصدير بسهولة.

■ والطرق الاخرى؟
□ هناك طريق تركيا - مرسين - اربيل، ثم بغداد، او عبر مرفأ البصرة.

■ هل يمكن ان تنافس الصناعات الغذائية في السوق العراقية في ظل الاكتفاء الذاتي الزراعي للعراق؟
□ يطلبون كل الماركات اللبنانية ويريدون كل شيء، وغرف التجارة العراقية تصر على ذلك. على الصناعيين اللبنانيين زيارة العراق ودرس السوق من كل جوانبها، خصوصا لجهة الاسعار نظرا الى ارتفاع كلفة النقل فقط من لبنان. يجب تصدير صناعات غذائية منافسة في سوق العراق، خصوصا مع وجود سلع اجنبية ارخص من السلع اللبنانية. لدى اللبناني حاليا الفرصة للمنافسة، خصوصا مع انخفاض قيمة العملة الوطنية، وعلى الصناعي اللبناني اعادة درس الكلفة والاكتفاء بهامش ربح مقبول. ع. ش.

□ كلمة حق تقال زار وزير الصناعة السابق حسين الحاج حسن العراق برفقة الصناعيين، وعقد لقاء مع وزير الصناعة والصحة العراقي، وضع خلاله اتفاقا ينص على تسجيل الادوية اللبنانية المسجلة في منصة الادوية في لبنان على المنصة العراقية. منذ ذلك الوقت، تدخل كل الادوية المصنعة في لبنان الى العراق وفق الحاجة اليها، شرط ان تكون منافسة. العراقي ليس سهلا، فهو رجل اعمال من الطراز الاول وعلى دراية تامة بما يريد وكيف يريده. لذلك يمكن ان تدخل كل الادوية اللبنانية الى السوق العراقية الواسعة جدا والمستهلكة لكل السلع. لذلك اقترح التعاون بين المصانع العراقية ونظيرتها اللبنانية، وان يتم تبادل الزيارات للوقوف على اوضاع الصناعات وايجاد شراكة حقيقية. هذا التعاون قائم اليوم مع الاردن

قيمة النفط العراقي ستدفع سلعا صناعية وخدمات